

وقاذف أم المصطفى اقتله بتهمة ^(١) ولو كان ذا إسلام أو ذا تهود ^(٢)
 وقاذفه أيضاً وذلك ردة ولا يسقط الإسلام قتلاً بأوكد ^(٣)
 وإن كان ذا كفر فأسلم أبقه في الأولى وعند الله يُلح من هدي

(١) الذي يقذف أم النبي ﷺ يُقتل على كل حال سواء كان
 كافراً أو مسلماً، إن كان مسلماً فقد ارتد ولا تُقبل له توبة، وأما إن
 كان كافراً فهذا يُقتل دفعاً لأذاه عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

(٢) إذا قذف الرسول ﷺ أو قذف زوجة من زوجاته فإن
 قذف زوجته قذف له عليه الصلاة والسلام فيُبادر بقتله، ولشيخ
 الإسلام رحمه الله كتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول»
 وهو كتاب جيد مفيد فليراجع.

(٣) المسلم إذا قذف الرسول يُقتل ولا يُستتاب، أما الكافر
 إذا قذف الرسول ثم أسلم فإنه يُدرأ عنه الحد ولا يُقتل، أما إن
 استمر على كفره فإنه يُقتل.

ومن تاب من قذف امرئ قبل علمه وتحليله لم يبر في التأكد^(١)
خف الله في ظلم الوري واحذرته وخف يوم عض الظالمين على اليد^(٢)

(١) إذا قذف مسلماً ثم تاب من القذف فإن هذا لا يعفيه من حق أخيه، لا بد أن يطلب منه المسامحة أو إقامة الحد عليه؛ لأن حقوق المخلوقين لا تسقط بالتوبة، لا بد من مسامحتهم أو رد الحقوق إليهم.

(٢) يُحذر من ظلم الناس، في دمائهم وأموالهم وأعراضهم، والله جل وعلا قال: ﴿وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٧]، يوم القيامة يعص على يديه من شدة الندم، فالظالم وإن أمهل الله له فإن الله يأخذه كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِيلاً عَمَّا يَعْمَلُ الْقَافِلُونَ﴾ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ﴿٤٢﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وقال عليه الصلاة والسلام: «إن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته»^(١)، وقال تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ

(١) رواه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب قوله «وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة...» حديث رقم (٤٦٨٦).

ولا تحسبن الله عن ذاك غافلاً ولكنه يُعَلِّي لمن شا إلى الغد^(١)

ثُمَّ أَخَذَتْهَا وَلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٤٨﴾ [الحج: ٤٨]، فلا يُغْتَر بِإِمْهَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِلظَّالِمِ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّهُ مَاتَ وَلَمْ يَحْصِلْ لَهُ شَيْءٌ وَلَمْ يُعَاقَبْ، يُقَالُ: هَذَا أَشَدُّ عَلَيْهِ، وَلَوْ عَوَّقَ فِي الدُّنْيَا لَكَانَ أَهْوَنَ، وَلَكِنْ عَقُوبَتُهُ فِي الْآخِرَةِ أَشَدَّ، فَتَأْخِيرُ عَقُوبَتِهِ إِلَى الْآخِرَةِ لَيْسَ مِنْ حِظِّهِ.

(١) يحذر الناظم رحمه الله من الظلم، والظلم في اللغة: وضع الشيء في غير موضعه، وقد يُطْلَقُ عَلَى النِّقْصِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿كُنَّا الْجَنَّتَيْنِ ءَإِنَّتِ أَكْلَهُمَا وَلَقَدْ تَظَلَّرْتُمَا مِنْهُ شَيْئاً﴾ [الكهف: ٣٣]، يَعْنِي وَلَمْ تَنْقُصْ مِنْهُ شَيْئاً، وَالظُّلْمُ حَرَمُهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَحَرَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي سُنَّتِهِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

النوع الأول: ظلم الشرك وهو ظلم بين العبد وبين ربه؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكَ وَضَعَ الْعِبَادَةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ

يَلْسِنُوا إِيْمَانَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿ [الأنعام: ٨٢] يعني بشرك، وهذا أعظم أنواع الظلم وهذا لا يغفره الله عز وجل إلا بالتوبة.

النوع الثاني: ظلم الناس في دمائهم وأموالهم وأعراضهم، يظلم الناس في دمائهم ويقتل بغير حق، أو أموالهم فيأخذها بغير حق بطريق الغصب والخيانة والسرقة وقطع الطريق وغير ذلك، أو في أعراضهم بالغيبة والنميمة والقذف، شهادة الزور، فهذا ظلم للناس، وهذا لا يغفره الله إلا إذا سمح المظلوم، وإلا فإن الله سينتصر له وسيقتص له من الظالم يوم القيامة، فهذا لا يُغفر إلا إذا سمح المظلوم، ولو تاب الظالم فإن هذا لا يعفيه من القصاص يوم القيامة حتى يسمح المظلوم عن مظلمته، قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَعْضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ ﴾ [الفرقان: ٢٧]، ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

والنوع الثالث: ظلم العبد لنفسه، وذلك بارتكابه للذنوب والسيئات؛ لأنه ظلم نفسه بمعنى أنه وضعها في غير موضعها اللائق بها وعرضها للغضب والعقوبة، وكان الواجب العكس،

أنه يُزكي نفسه بالطاعات والقربات ويعرضها لشواب الله فهو وضع نفسه في غير موضعها، وقد ظلمها بذلك، وهذا الظلم تحت المشيئة إن شاء الله غفر لصاحبه، وإن شاء عذبه. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وإذا لم يغفر له فإنه يعذبه، ظلم الورى هو أكثر ما يقع.

وقول الناظم: «ولا تحسبن الله عن ذاك غافلاً*» ولكنه

يُملي لمن شا إلى الغد» هذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ

اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ

﴿١٢﴾ [إبراهيم: ٤٢]، ولو أنه عجل لهم العقوبة لكان أخف عليهم،

فكونه أجّلها إلى يوم القيامة أشد عليهم، فلا يفرح الظالم ويقول:

أنا لم أعاقب في الدنيا. بل ينتظره يوم، هو يوم القيامة. قال تعالى:

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ

فِيهِ الْأَبْصَارُ ﴿١٢﴾﴾، ﴿وَكَايْنٍ مِّن قَرْبَةٍ أَمَلْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا

وَأِلَى الْمَصِيرِ ﴿٤٨﴾﴾ [الحج: ٤٨]، فلا يغتر الظالم، والظلم ظلمات يوم

القيامة، ودعوة المظلوم مستجابة، قال ﷺ لمعاذ بن جبل رضي

فلا تغتر بالحلم عن ظلم ظالم سيأخذه أخذاً وبيلاً وعن يد^(١)
 ألا إن ظلم الناس ذنب معظم أتى النص في تحريمه بالتوعد^(٢)

الله عنه لما بعثه إلى اليمن قال: «واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب»^(١) وحتى ولو كان المظلوم كافراً فإنه لا يجوز ظلم الكفار، الظلم حرام مطلقاً، ولو دعا الكافر على ظالمه فإن الله يستجيب له، والظلم شنيع جداً.

(١) لا تغتر بحلم الله وإمهاله لك، أو عجز المظلوم عن أخذ حقه لا تغتر بهذا، فإنه محفوظ ومدخر، وستوقف عنده يوم القيامة.

(٢) كما في الآيات والأحاديث التحذير من الظلم وحث الظالم على المبادرة إلى التوبة ورد الحقوق إلى أصحابها والتخلص منها قبل يوم القيامة.

(١) رواه البخاري في كتاب المظالم والغصب، باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم، حديث رقم (٢٤٤٨).

وَيُرْجَى لغير الظلم غفرانه غداً وإن يشأ المظلوم يقتص في غداً^(١)
ومن كان في الدنيا يشح بماله فكيف به يوم العذاب المؤبد^(٢)

(١) فالذنوب التي غير ظلم الناس وغير الشرك بالله تحت المشيئة قد يغفرها الله لأصحابها، أما ظلم الناس فهذا لا بد فيه من الرجوع إلى أصحابها فإن عفو وإلا فإنه يُقتص لهم من الظالم، والشرك لا يُغفر إلا بالتوبة منه.

(٢) إذا كان الإنسان في الدنيا يشح بماله أن يؤخذ فكيف لا يشح بحسناته أنها تؤخذ يوم القيامة للمظلومين، قال ﷺ: «من كانت عنده لأخيه مظلمة فليتحلل منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم، إن كانت له حسنات يؤخذ من حسناته للمظلومين، وإلا فإنه يؤخذ من سيئات المظلومين فتطرح عليه، ويُطرح في النار»^(١).

(١) رواه البخاري في كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، حديث رقم (٦٥٣٤).

فلا تغترر ممن يسامح في الدنيا وأد حقوق الناس تسلم وترشد^(١)
 إذا كان دين المرء فهو عن الرضى متى لم يُوف يبق كيف بمشهد^(٢)
 ومن قتل الزاني بزوجه فلا قصاص عليه في الظلوم ولا يدي^(٣)

(١) قد يُسامحك المظلوم في الدنيا وقد يُجامل في الدنيا
 ويُسامح بلسانه، ولكنه في نفسه وفي قلبه وفي سريره لم يسامحك،
 فلا تغترر بالمسامحة الظاهرة، بل عليك بالتخلص من المظالم، ولا
 تطلب المسامحة من أصحابها بل أدها إليهم وأطلب المسامحة عن ما
 حصل منك مع الأداء.

(٢) هذا تحذير من الدين إذا كان لأحد عليك دين فبادر
 بأدائه إليه ولا تتساهل في سداد الديون فإنهم يأخذونها يوم
 القيامة من حسناتك، لا يأخذونها يوم القيامة دراهم أو دنانير، بل
 يأخذونها من حسناتك، وأنت في ذاك الوقت أحوج ما تكون إلى
 الحسنات.

(٣) هذه مسألة دفع الصائل، إذا صال أحد عليك يريد
 نفسك فادفعه عن نفسك، فإن قتلته فهو في النار، وإن قتلك فأنت
 شهيد، وكذلك إذا صال على أهلك يريد الزنا بأهلك فدافع ولو

وإن لم يصدقه الولي ولا أتى بيينة العدوان ضمنه والهد^(١)

بالقتل، فإذا قتلته فإنه هدر، وليس عليك قصاص ولا دية ولا كفارة؛ لأنه ظالم وأنت تدافع عن نفسك وعن حرمتك.

(١) إذا ادعى أنه صال عليه وأنه قتله دفعاً لشره، فهذا يحتاج إلى نظر القاضي دفعاً للاحتيال وقتل النفوس، ويصبح كل من أراد أن يقتل شخصاً يعمل حيلة يستجره بها ثم يقتله في بيته ويقول: صال عليّ، فهل يُصدق هذا، للقرائن حكم، فقد يكون المقتول معروفاً بالسوابق السيئة وأنه يصول على الناس، وقد يكون القاتل من أهل الزهد والتقوى ولا عرف عنه الاعتداء، فالقرائن لها حكم، والقاضي ينظر في القرائن، وإذا وجدت البيينة انتهى كل شيء؛ وإلا فالأصل الضمان.

القتل بغير حق وما يترتب عليه والرجوع إلى الله تعالى^(١)

وإياك قتل العمد ظلماً لمؤمن فذلك بعد الشرك كبرى التفسد^(٢)

(١) هذا الفصل يتضمن مسألتين:

المسألة الأولى: جريمة القتل بغير حق، وهذه من أكبر الكبائر بعد الشرك، وأفردها الناظم في باب خاص لأهميتها وإلا فهي تابعة للباب الذي قبله.

والمسألة الثانية: طلب التوبة إلى الله والرجوع إلى الله من الذنوب والمعاصي والمظالم فإن الله غفور رحيم يقبل التوبة عن عباده، فالذي يقع في هذه الجرائم أو هذه الكبائر لا يقنط من رحمة الله بل يتوب إلى الله عز وجل، والله جل وعلا يقول: ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [٥٣: الزمر]، فشرط التوبة.

(٢) هذا القتل من أعظم الجرائم، وهو أن يكون المقتول

كفى زاجراً عنه توعده قادر بنار ولعن ثم تخليد معتد^(١)
فقد قال عبد الله أتقى مؤول بنفي متاب القاتل المتعمد^(٢)

مؤمننا، وأن يكون عمداً عدواناً، قال الله جل وعلا: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ
مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ
وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾ [النساء: ٩٣]، ففي الآية أنواع من
الوعيد.

الأول: جزاؤه جهنم.

الثاني: خالداً فيها.

الثالث: غضب الله عليه.

الرابع: لعنه الله.

الخامس: أعد له عذاباً عظيماً.

(١) «كفى زاجراً» عن قتل المؤمن عمداً عدواناً توعده الله

جل وعلا باللعن والتخليد في النار والغضب.

(٢) عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يرى أن من قتل

مؤمناً متعمداً فإنه لا تُقبل توبته، بل لا بد من إنفاذ الوعيد فيه وتعذيبه في النار، ولا يسقط الوعيد عنه، ولكنه لا يحكم بكفره، ولكن يقول: «لا بد من نفوذ الوعيد فيه، وأن الله يعذبه ولو تاب، فإن التوبة لا تُسقط عنه العذاب» هذا رأي عبد الله بن عباس رضي الله عنه، والجمهور يرون أن القاتل له توبة؛ لأن الله جل وعلا يقول: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ ﴿٧٠﴾﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠]، فذكر أن هؤلاء الثلاثة: الزاني وقاتل النفس والمشرک، أنهم إذا تابوا تاب الله عليهم، وقال جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ويدخل في هذا القتل، يدخل فيما دون الشرك فهو تحت المشيئة، إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه، هذا مذهب جمهور أهل العلم، والخلاف بينهم وبين ابن عباس رضي الله عنهما هو في مسألة إنفاذ الوعيد أو عدم إنفاذه، لا على أنه كافر، فعند الجميع ليس بكافر، ولكن ابن عباس رضي الله عنه يقول: «لا بد من نفوذ الوعيد فيه ولو تاب، فإن التوبة لا

تُسقط عنه العذاب» والجمهور يقولون: من تاب تاب الله عليه،
وسقط عنه العذاب^(١)، ولا يخلد في النار عند الجميع خلافاً
للخوارج والمعتزلة.

والإمام ابن القيم رحمه الله يقول: إن القتل العمد العدوان
يتعلق به ثلاثة حقوق:

الحق الأول: حق الله جل وعلا؛ لأنه ارتكب ما نهى الله
عنه.

الحق الثاني: حق القتل؛ لأنه قتله بغير حق، واعتدي عليه.

الحق الثالث: حق أولياء القتل.

قال: فأما حق الله فيسقط بالتوبة، وأما حق الأولياء فيسقط
إما بالقصاص وإما أخذ الدية أو العفو، وأما حق القتل فيبقى
على القاتل إلى يوم القيامة، ثم يتوافى القاتل والقتل عند الله جل
وعلا فيحكم بينهما بحكمه العدل.

(١) تفسير ابن كثير ٣/٣٢٨، فتح الباري ٨/٤٩٦ شرح النووي على مسلم
١٧/٨٢، عون المعبود ١١/٢٣٦، الإنصاف للمرداوي ١٠/٣٣٥، مجموع فتاوى
شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٤/١٧٤، كشف القناع ٦/١٧٨، إعانة الطالبين
١٠٩/٤.

وتخليده في النار من غير مخرج وقال سواء إن يجازى يُخلد^(١)

(١) «وقال سواء إن يجازى يُخلد» أما سوى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ومعنى قوله: «مؤولاً» يعني مفسراً؛ لأن السلف عندهم أن التفسير يُسمى التأويل، ما هو بالتأويل الذي عند المتأخرين، الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، وإنما هو التفسير، فعبد الله بن عباس فسر الآية بأنه لا بد من نفوذ الوعيد في القاتل عمداً عدواناً، وتخليده في النار يعني طول بقائه فيها، وليس التخليد الدائم، هذا إنما هو للكفار والمشركين.

أما المسلم فإن عُذِبَ في النار وإن خُلِدَ فيها فإنه لا بد أن يخرج منها، ولكن يُراد بالتخليد طول الإقامة فيها وطول العذاب فيها، فالخلاف بين ابن عباس وبين الجمهور هو في كونه يُعَذَّب ولا بد، أو كونه إذا تاب تاب الله عليه، لا أنه يكفر، ولا أنه يُخلد في النار تخليداً دائماً أبداً، وإنما هذا للكفار والمشركين. ويكون معنى الآية عند الجمهور ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ

والا فعفو الله عن غير مشرك فسيح كما أنبأ بأي معدد^(١)

جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ ﴿ [النساء: ٩٣]، هذا جزاؤه إن شاء الله تعذيبه، فإن هذا جزاؤه، أما إذا شاء الله العفو عنه فإنه يُعفى عنه، فهذا راجع إلى مشيئة الله كما قيد الله ذلك بقوله: ﴿ وَتَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ فتكون الآية ﴿ فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٣]، آية عامة تُقيد بقوله: ﴿ وَتَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾.

وقوله: «من غير مخرج» يعني: لا يخرج من النار بالشفاعة كما يخرج منها سائر العصاة حتى يستوفي عذابه في النار؛ هذا رأي ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) هذا كلام الجمهور يقولون: عفو الله يشمل القاتل

وغيره، لقوله تعالى: ﴿ وَتَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ هذا عام للقاتل

ولا تقنطن من رحمة الله إنما قنوط الفتى خسارانه فادع واهتد

وغیره.

وكذلك قتل المعاهد حرام ولا يجوز، قال ﷺ: « من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة وإن ریحها لیوجد من مسيرة أربعین سنة »^(١) الحديث فی الصحيح. لأن المعاهد له ذمة الله وذمة المسلمين، فمن قتله فقد خان وغدر بذمة الله وذمة المسلمين، والمعاهد يشمل الذمی الذي يدفع الجزية، ويشمل المستأمن الذي یدخل بلاد المسلمين بأمان منهم، والذي یدخل بلاد المسلمين بإذنهم لعمل أو لسفارة أو لغير ذلك، أو لأداء رسالة هذا یحفظ دمه، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّبِعْهُ مَأْمُتًا ۖ ﴾ [التوبة: ٦]، وكذلك يشمل الذین بیننا وبینهم عهد ولو كانوا فی بلادهم، إذا تعاهد المسلمون مع الکفار فإنه

(١) رواه البخاري في كتاب الجزية، باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم حديث رقم (٣١٦٦).

وتستغفر الله العظيم بتوبة وترفع كف المستغيث المجهد^(١)

يجب على المسلمين الوفاء مع الكفار سواء كانوا في بلاد المسلمين أو في بلاد الكفار، فالوفاء بالعهد واجب، قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَاتِبٌ مَّتَشَوَّلًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، فلا يجوز قتل الكافر في هذه الأحوال، وإنما القتل للحربي الذي هو من دولة أعلننا الحرب عليهم وليس بيننا وبينهم ذمة ولا عهد ولا أمان فهؤلاء يقتلون في الجهاد في سبيل الله؛ لا في غير الجهاد لما يحره قتلهم في غير الجهاد من الشر على المسلمين، أما من عداهم فإنه لا يجوز قتل أحد منهم، إلا أن ينتهي الذي بينهم وبين المسلمين.

(١) «وتستغفر الله العظيم بتوبة» لما فرغ من قتل النفس انتقل إلى التوبة إلى الله، لما ذكر الذنوب في الأبواب الماضية ذكر التوبة، وأن الإنسان لا يقنط من رحمة الله، ولا يقول إنني أكثر من الذنوب والمعاصي ولن يغفر الله لي. هذا أشد من الذنب، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِئُشُّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]،

وهذا أيضاً ضلال: ﴿ قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ [الحجر: ٥٦]، فمهما فعل العبد من الذنوب والمعاصي والكفر والشرك إذا تاب إلى الله تاب الله عليه، ولا يقنط ويقول: ما لي توبة. لا أحد يقول: ما لك توبة أبداً، من الذي يقول: ما لك توبة والله جل وعلا يقول: ﴿ قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا يَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾ [الزمر: ٥٣]، وقد أخبر النبي ﷺ أنه كان فيمن كان قبلنا رجل قتل تسعا وتسعين نفساً عدواناً وظلماً، ثم إنه خاف وأراد أن يتوب، ولكن لا يدري ماذا يعمل، فذهب بسأل، فوافق عابداً من العباد جاهلاً ليس عنده علم ولكن عنده عبادة وعنده خوف من الله، فسأله فقال: إنه قتل تسعا وتسعين نفساً، هل له من توبة؟ قال: لا، ليس لك توبة. فقتله وكمل به المائة؛ لأنه لما قال له ليس لك توبة. غضب عليه فقتله لأنه تعود على سفك الدماء، ثم سأل عن عالم يُفتيه فدلوه على عالم، فقال: إنه قتل مائة نفس هل له من توبة؟ قال العالم: نعم، ومن يحول بينك وبين التوبة؟ ولكنك بأرض سوء فأذهب إلى أرض كذا وكذا فإن فيها أناساً صالحين يعبدون الله فأعبد الله معهم. فتاب

الرجل وخرج مهاجراً، وفي الطريق جاءه الموت وقبض روحه،
فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، ملائكة الرحمة
يقولون: إنه جاء تائباً. وملائكة العذاب يقولون: إنه لم يعمل خيراً
قط. فأرسل الله ملكاً يحكم بينهم، فقال الملك الحكم: قيسوا ما
بين البلديتين. فقايسوا فوجدوه أقرب إلى البلدة الصالحة بشبر،
فقبضته ملائكة الرحمة، ودخل برحمة الله عز وجل وتاب الله
عليه^(١). فهذا فيه دليل على قبول التوبة من كل مذنّب، ولو كان
قد قتل النفوس، وأشرك بالله ولو كفر فالتوبة تُجِبُّ ما قبلها، قال
تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾
[الأنفال: ٣٨]، فالذي يُقْنَطُ الناس من رحمة الله، ويقول لبعض
العصاة ما لك توبة، فهذا والعياذ بالله يكون متعرضاً للوعيد لأن
الله تعالى قال: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾
[الحجر: ٥٦]، ولما قال رجل من بني إسرائيل لآخر: لما رآه يُكْثِرُ من
الذنوب، قال: والله لا يغفر الله لفلان. فقال الله جل وعلا: «من

(١) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، حديث رقم (٣٤٧٠).

وتدعو دعاء المخبتين برغبة دعاء غريق في دجا الليل مفرد^(١)

ذا الذي يتألى عليّ» أي يحلف عليّ «أن لا أغفر لفلان، إني قد غفرت له وأحببت عملك»^(١). فالله جل وعلا يقبل التوبة عن عباده ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥]، فلا أحد يقنط من رحمة الله، مهما بلغ من الكفر والشرك والذنوب، ولكن لا يبقى على ذنوبه، بل يتوب إلى الله، ويبادر بالتوبة وإذا تاب إلى الله تاب الله عليه ومحا عنه جميع ما صدر منه.

(١) تقوم من الليل وتدعو الله صادقاً بحضور قلب، وإنابة إلى الله عز وجل، والله يقبل التوبة ممن تاب صادقاً، أما التوبة التي باللسان ولا يُغير شيئاً من عمله ولا من واقعه، فلا تنفع التوبة باللسان فقط وهو مقيم على الذنوب والمعاصي ولا يتغير، لا تنفع

(١) رواه مسلم في كتاب البر والصلة، باب النهي عن تقنيط الإنسان من رحمة الله تعالى، حديث رقم (٢٦٢١).

توبة اللسان، التوبة لها ثلاثة شروط لا بد من توفرها:

الشرط الأول: أن يُقلع عن الذنب، يعني يترك الذنب، أما أنه يتوب وهو باق على الذنب فهذا كذاب.

الشرط الثاني: أن يعزم أن لا يعود إليها، فلا تكون توبته توبة مؤقتة، يقول: إلى وقت كذا إذا طلع رمضان، إذا انتهى الحج سأرجع إلى حالتي الأولى، هذا لا يقبل الله توبته؛ لأنه يعلم أنه سيعود إلى الذنوب، فهو لم يتب.

الشرط الثالث: أن يندم على ما فات، يكون عنده ندامة، فلا ينس الذنب الذي فات بل يتحسر على ذلك ويُحدث التوبة والاستغفار.

وإذا كانت المعصية بينه وبين الناس بالظلم فإنه لا بد من الشرط الرابع: وهو أن يرد المظالم إلى أصحابها ويطلب منهم المسامحة، فالتوبة ما هي مجرد لفظ يُقال باللسان، والاستغفار ما هو بلفظ يُقال باللسان فقط، لا بد من هذه الشروط.

فإن الذي تدعوه يرزق من عصى وفاتح باب للمطيع ومعتدي^(١)

(١) «الذي تدعوه» وهو الله؛ حلیم يرزق العصاة وهم يعصونه يرزقهم ويعطيهم، وهم عصاة، هذا دليل على حلمه سبحانه وتعالى، وهذا أيضاً لحكمة منه سبحانه وتعالى من أجل أن يرجعوا ويتوبوا إلى الله لا يُعاجلهم بالعقوبة بل يُمهّلهم ويرزقهم ويُعطِيهم الفسحة لعلهم يرجعون، فإذا رجعت إلى الله تاب الله عليك.

«فاتح باب» التوبة «للمطيع» الذي يتزود من الطاعة «وفاتح باب للمعتدي» وهو المذنب لعله يتوب من ذنوبه، الباب مفتوح الليل والنهار ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر ويقول: «هل من تائب فأتوب عليه، هل من مستغفر فأغفر له، هل من سائل فأعطيه» هو سبحانه فاتح بابه للتائبين، ولا أنت بحاجة أنك تذهب لأحد وتتوب عنده مثل ما يفعل النصارى الذين يذهبون إلى القسيس ويعلنون توبتهم عنده، ثم يعطيهم صكاً بالغفران، هذا من ترهات النصارى، والله جل وعلا ما حدد

ولكنما صدق الرجاء مفاتيح الخزائن فادع وابتغ الفضل وأجهد^(١)

لك وقتاً تتوب فيه ولا يقبل التوبة في غيره، ولا مكاناً تتوب فيه ولا يقبل التوبة في غير ذلك المكان، بل في أي مكان وفي أي زمان وفي أي ليل أو نهار تبت إلى الله توبة صادقة فإن الله يقبل توبتك، ويغفر ذنوبك.

(١) الدعاء هو مفتاح خزائن الله جل وعلا، فإذا أردت فتح خزائن الله فأكثر من الدعاء.

«ولكنما صدق الرجاء» أي ادع الله مع الرجاء، وأنت موقن بالإجابة، لا تدع وتقول: والله ما أدري الله يقبل مني أو لا يقبل، لا بد أن تجزم أن الله يقبل التوبة، ويقبل الدعاء، أما إذا كنت متردداً فإن الله لا يقبل منك، كما في الحديث: «لا يقل أحدكم: اللهم أغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، ولكن ليعزم المسألة، فإن الله لا يتعاضمه شيء أعطاه»^(١).

(١) رواه البخاري في كتاب الدعوات، باب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له، حديث رقم (٦٣٣٩).

وقل بانكسار قارعا باب راحم قريب عجيب بالفواضل يبتدي^(١)
 إلهي أتى العاصون بابك ملجأ يرجون عفواً منك ربي وسيدي
 إليك فررنا من عذابك رغبة فلا تطردنا عن جنابك وأسعد
 دعوناك للأمر الذي أنت ضامن إجابته يا غير مخلف موعده^(٢)
 إليك مددنا بالرجاء أكفنا فحاشاك من رد الفتى صافر اليد^(٣)

(١) كذلك من آداب الدعاء أن تستكين إلى الله وتفتقر إلى الله وتُظهر الفقر والفاقة، وتتوسل إليه بأسمائه وصفاته، وتتوسل إليه بأعمالك الصالحة، وتتوسل إليه بفقرك وحاجتك، فهذه كلها أسباب للإجابة.

(٢) أنت أمرتنا بالدعاء ووعدتنا بالإجابة وأنت لا تخلف وعدك، فتدعو إلى الله بهذا، وتتوسل إلى الله.
 تقول: يارب أنت ضمنت لمن دعاك أن تستجيب له، وأنت لا تخلف وعدك، تتوسل إلى الله بهذا.

(٣) حاشاك من أن ترد الفتى صافر اليد، لا أحد يرفع يده إلى الله بصدق ويدعوه إلا ويعطيه الله جل وعلا، كما في الحديث

ومن يتحجب من خشية الله قل له طفاأت لظى وأحرزت كل التعبد
فعين بكت من خشية الله حرمت على النار في نص الحديث المسند^(١)

«إن الله حيي كريم يستحي أن يرفع العبد يديه إليه فيردهما صفراً»^(١).

(١) البكاء من خشية الله يطفى النار كما في الحديث «عينان لا تمسهما النار: عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله»^(٢).

(١) رواه الترمذي في كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي ﷺ، حديث رقم (٣٥٥٦)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب الدعاء، حديث رقم (١٤٨٨).

(٢) رواه الترمذي في كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل الحرس في سبيل الله. حديث رقم (١٦٣٩٩).

الصلاة وما يتعلق بها ومن جردها أو جحد ركناً من أركان الإسلام

أو جحد ربوبية الله تعالى أو استهزا به أو ادعى النبوة^(١)

على الصلوات الخمس حافظ فإنها لاكد مفروض على كل مهتدي^(٢)

(١) لما فرغ من ذكر الذنوب الكبائر التي هي دون الكفر والشرك، ذكر بعد ذلك أسباب الردة، وأسباب الخروج من الإسلام حتى يحذرهما المسلم ويتجنبهما، لأن هذه أشد من الذنوب التي سبق ذكرها لأنها من أنواع الردة والكفر بالله عز وجل من بعد الإيمان به.

(٢) الصلوات الخمس في اليوم واللييلة هي الركن الثاني من أركان الإسلام بعد الشهادتين وهي عمود الإسلام، وهي أول ما يُحاسب عنه العبد يوم القيامة من عمله، قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [بِكِ الصَّلَاةَ تَتَمُنَّ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ] [العنكبوت: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٥٣]، وقال تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]،

وقال تعالى: ﴿وَأَقْبِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]، فالصلوات الخمس هي أكد فرائض الإسلام بعد التوحيد، ولذلك صارت هي الركن الثاني بعد الشهادتين، وفرضها الله على نبيه ﷺ ليلة المعراج فوق السماوات من غير واسطة بينه وبين نبيه محمد ﷺ، وبقية الشرائع تنزل على النبي ﷺ وهو في الأرض بواسطة جبريل، والصلاة فرضت على الرسول ﷺ وأمه في مكة، بينما بقية الفرائض فرضت في المدينة بعد الهجرة، هذا دليل على أهمية الصلاة التي تساهل فيها كثير من الناس اليوم إلا من رحم الله عز وجل، وكثير كثير من أبناء المسلمين لا يحضرون الصلاة، بل بعضهم لا يصلي أبداً لا في البيت ولا في المسجد، يعيش ويموت ما صلى لله ركعة، حتى قال بعضهم: إن بعض الناس لا يدخل المسجد إلا وهو محمول على النعش من أجل أن يُصلى عليه، لا يدخله ليصلي كل حياته، وكل حياته لا يعرف المسجد ولا يدخل في المسجد، كيف يكون هذا مسلماً، إذا كان هذا عمله مع الصلاة فكيف ببقية أمور الدين، قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾

[العنكبوت: ٤٥]، وهذا ما عنده شيء ينهائهم عن الفحشاء والمنكر، فلا يتورع عن ذنب ولا عن معصية ما دام إنه لا يُصلي والعياذ بالله، مفتاح الكفر ترك الصلاة، أما الذي يحافظ على الصلاة فإن الصلاة تنهائهم عن الفحشاء والمنكر وإذا وقع في معصية بادر إلى التوبة؛ لأن الصلاة تنهائهم عن الفحشاء والمنكر.

والنبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: «إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإن هم أجابوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة»^(١) فبعد التوحيد مباشرة يأتي مكان الصلاة في الإسلام، مما يدل على عظم هذه العبادة ومكانتها، وقدرها عند الله سبحانه وتعالى، والقرآن مملوء من ذكر الصلاة والسنة مملوءة من ذكر الصلاة والحث عليها، ومع هذا لا قيمة لها عند كثير ممن ينتسبون إلى الإسلام ولا يراعون لها بالاً ويقولون: الدين ليس هو الصلاة، ولا هو كذا وكذا، الدين

(١) رواه البخاري في كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، حديث رقم (١٤٥٨).

فلا رخصة في تركها لمكلف وأول ما عنها يُحاسب في غد^(١)

في القلب، وكيف يكون في القلب دين وأنت لا تصلي، لو كان في القلب دين لصليت، فهذا من المغالطة.

(١) «فلا رخصة في تركها لمكلف» ما رُخص للمسلم في تركها أبداً في جميع الأحوال ما دام عقله موجوداً فإنه تجب عليه الصلاة على حسب استطاعته، فهي لا تسقط عن المريض بل يصلي على حسب حاله، ولا تسقط عن المسافر، بل يُصليها على حسب حاله قصراً وجمعاً ولا يتركها، ولا تسقط عن المقاتل في سبيل الله، الناس وهم في المعركة لا تسقط عنهم الصلاة، الناس وهم هاربون من العدو لا تسقط عنهم الصلاة، قال تعالى ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴿[البقرة: ٢٣٨-٢٣٩]، لا تسقط عن المسلم ما دام عقله ثابتاً، ولكن يصليها بحسب استطاعته، أما أنه يتركها فلا، فكيف يسقطها هؤلاء الذين يدعون الإسلام يسقطونها من الإسلام، ويقولون:

بإهمالها يستوجب المرء قرنه بفرعون مع هامان في شر مذود^(١)

إن صلينا أو لم نصل فالدين ما هو بالصلاة. وقوله: «فلا رخصة في تركها لمكلف» يعني لمن كان عقله موجوداً، لأنه مكلف، وإذا زال عقله ذهب التكليف.

وقوله: «وأول ما عنها يُحاسب في غد» أول ما يُحاسب عنه العبد كما في الحديث، «أول ما يُحاسب عنه العبد يوم القيامة من الأعمال صلاته، فإن قُبِلَتْ قُبِلَ سائر أعماله، وإن رُدَّتْ رُدَّ سائر عمله»^(١) فالذي لا يصلي ما له يوم القيامة عند الله ميزان، ولا له إلا النار والعياذ بالله؛ لأنه ليس عنده دين، لأنه إذا ضيع الصلاة لم يبق عنده دين.

(١) كما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: «من حفظها وحافظ عليها كان له عهد عند الله عز وجل، ومن ضيعها لم يكن

(١) رواه الترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة، حديث رقم (٤١٣)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب قول النبي كل صلاة لا يتمها صاحبها... حديث رقم (٨٦٤).

عنده عهد عند الله، وحُشِر مع فرعون وهامان وقارون وأبي بن خلف^(١) فالذي يترك الصلاة يُحشِر مع هؤلاء الكفرة، فدل على أن ترك الصلاة كفر مخرج من الملة، قالوا: ووجه أنه يُحشِر مع هؤلاء؛ لأنه إن اشتغل عن الصلاة بملكه وسلطانه حُشِر مع فرعون رئيس الملوك الكفرة، وإن تركها لوزارته حُشِر مع هامان وزير فرعون، وإن تركها لماله حُشِر مع قارون الذي أتاه الله من الكنوز ﴿مَّا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوتُ بِالْمُعْصِيَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦]، وإن تركها لبيعه وشرائه حُشِر مع أبي بن خلف تاجر الكفار في مكة، والله جل وعلا يقول: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ٩]، ويقول: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَوَدَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]، هذا دليل على أن ترك الصلاة متعمداً كفر مخرج من الملة سواء جحد وجوبها أو لم يجحد على الصحيح، مجرد الترك متعمداً يخرج من الملة.

(١) رواه الإمام أحمد في المسند من حديث عبد الله بن عمر، حديث رقم (٦٥٤٠)، والدارمي في كتاب الرقاق، باب في المحافظة على الصلاة، حديث رقم (٢٧٢١).

وما زال يوصي بالصلاة نبينا لدى الموت حتى كل عن نطق ملود^(١)
بها مُرِني سبع وذي العشر فاضرين وعنه كذا أوجب عليهم وشدد^(٢)

(١) ومما يدل على أهمية الصلاة أنها آخر وصية وصى بها النبي ﷺ أمته عند موته، فكان يعالج سكرات الموت، وهو يوصي بالصلاة ويقول: «عباد الله الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم» وما زال يُكررها «الصلاة الصلاة» حتى ثقل لسانه بها عليه الصلاة والسلام ولم يستطع النطق بها^(١)، آخر وصية للرسول ﷺ عند خروجه من الدنيا الصلاة، التي أنخط قدرها وخف ميزانها عند كثير ممن يدعون الإسلام، وهم من أولاد المسلمين ويعيشون مع المسلمين، أين هم وأين الإسلام.

(٢) الصبي المميز يؤمر بها، ومن بلغ عَشْرًا فإنه مع الأمر بها يُضرب إذا تأخر عنها؛ فالمميز يؤمر بها مجرد أمر ولا يُضرب، وأما

(١) رواه الإمام أحمد في المستد من حديث أم سلمة، حديث رقم (٢٥٩٤٤)، وابن ماجة في كتاب الجنائز، باب ما جاء في ذكر مرض رسول الله ﷺ، حديث رقم (٤٩٥).

ابن عشر فإنه يُضرب إذا لم يصل، وذلك لقوله ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»^(١) وهذا من باب التربية، ليعتاد الصلاة وينشأ عليها، ويألفها فإذا بلغ عشر سنين فإن هذا يتأكد لأنه قارب البلوغ أو بلغ، فإذا لم يصل فإنه يُعزر ويُضرب حتى يذوق العقوبة فيعظم قدر الصلاة عنده، وهذا من أحسن التربية للأطفال، ليست التربية مجرد أنهم يوفر لهم الطعام والشراب، ويُعطون ما يريدون هذه تربية بهيمية، ولكن التربية الحقيقية هي التربية الإيمانية، تربية القلوب، أما الطعام والشراب فإنهما تربية للأبدان، وهذا شيء يغفل عنه كثير من الناس مع أولادهم، فلا يلتفتون إليهم، يقول: هذا طفل صغير وإذا كبر إن شاء الله سأمره بالصلاة. فإذا ترك هذا التوجيه النبوي فإن الطفل ينشأ على الكسل وعدم المبالاة ثم إذا أراد والده أن يرده إلى الصواب فإنه يعجز عنه، أما الطفل فإنه

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، حديث رقم (٤٩٥)، والإمام أحمد في المسند من حديث عبد الله بن عمرو، حديث رقم (٦٧١٧).

وأوجب على وليهم أمرهم بها وصح صلاة الواع منهم تسد^(١)

سهل ينقاد، وأما الكبير فلا ينقاد، ولهذا يقول الشاعر:
 إن الغصون إذا عدلتها اعتدلت ولا تلين إذا كانت من الخشب
 فمن أراد تربية أولاده على الطاعة فليبدأ بهم من التمييز؛
 لأنه إذا ميز صار يعقل ويفهم ما تقول له، أما ما قبل التمييز فهذا
 لا يدري، فهذا توجيه نبوي وتربية عظيمة للأولاد.

وقوله: «وعنه» أي عن الإمام أحمد رحمه الله أن ابن عشر
 تجب عليه الصلاة؛ لأن الرسول أمر بضربه، والضرب لا يكون
 إلا على ترك واجب، فابن عشر تجب عليه الصلاة، ولهذا يقول
 العلماء: إن ابن عشر يمكن أن يبلغ، فهذا دليل على أنه تجب عليه
 الصلاة إذا بلغ عشرًا؛ لأن الرسول ﷺ أمر بضربه على تركها،
 والضرب لا يكون إلا على ترك واجب. وهذا القول قوي.

(١) هذا أيضاً تأكيد على ما مضى من أمر الأولاد بالصلاة،
 وأن الأمر للوالد للوجوب، فهو يجب على الوالد أمرهم، وأما
 هم فأمرهم للاستحباب فلا يجب عليهم صلاة في هذه السن،

وتفويتها أو بعضها من مكلف حرام سوى للجمع أو شرط قد^(١)

ولكن الغرض هو التربية والتعويد، وهي لهم نافلة.

(١) الصلاة يجب أن تؤدي في الوقت، قال الله جل وعلا:

﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء: ١٠٣]، أي

مؤقتة في أوقات لا تقبل إلا فيها، وقال سبحانه: ﴿ أَفَرَأَيْتَ الصَّلَاةَ لَدُلُوكِ

الشَّامِ إِلَى عَسَى اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾

[الإسراء: ٧٨]، هذا أيضاً بيان لمواقيت الصلاة، ولكنه مجمل، بيته

الأدلة الأخرى، وقال سبحانه: ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ

تُصْبِحُونَ ﴾ [١٧] وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًا وَحِينَ تُظْهِرُونَ

﴿ [الروم: ١٧-١٨]، هذا أيضاً في مواقيت الصلاة، والتسبيح

معناه الصلاة، فهذه مواقيت الصلاة وهي خمسة:

وقت الظهر: ويبدأ بزوال الشمس عن وسط السماء إلى

جهة الغرب، وهو دلوك الشمس.

ووقت العصر: يبدأ إذا صار ظل الشيء مساوياً له، ويستمر الاختيار إلى أن يصير ظل الشيء طوله مرتين، ويبدأ وقت الضرورة إلى غروب الشمس.

ووقت المغرب: يجب بغروب الشمس ويستمر إلى مغيب الشفق الأحمر.

ووقت العشاء: يبدأ بمغيب الشفق الأحمر ويستمر وقت الاختيار إلى منتصف الليل؛ ووقت الضرورة إلى طلوع الفجر.

ووقت الفجر: يبدأ بطلوع الفجر ويستمر إلى طلوع الشمس.

هذه مواقيت الصلاة كما بينتها السنة، ودل عليها القرآن مجملًا، فلا يجوز للمسلم أن يؤخر الصلاة عن وقتها، وينام عنها ويتكاسل عنها، ويظن أنه متى ما صلى يكفي، فالصلاة في أوقاتها لا تؤخر إلا لعذر كالنائم الذي لم يتنبه، أو الناسي، فهذا يُصلي إذا تنبه أو ذكر لقوله ﷺ: «من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»^(١)، وكذلك يجوز تأخير الصلاة

(١) رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب قضاء الصلاة الفائتة... حديث رقم (٦٨٤).

الأولى لناوي الجمع لها مع الثانية، كالمسافر والمريض، فهذا يجوز له أن يؤخر الصلاة الأولى ينوي جمعها مع الصلاة الثانية جمع تأخير؛ لأن وقت الصلاتين في حالة العذر يكون وقتاً واحداً، فله أن يُقدم الثانية ويصليها مع الأولى جمع تقديم، وله أن يؤخر الأولى ويصليها مع الثانية جمع تأخير؛ لأن الوقتين صاراً وقتاً واحداً في حالة العذر، وكذلك إذا كان يشتغل بتحصيل شرط الصلاة، بأن خرج الوقت وهو يشتغل بتحصيل الشرط كأن يشتغل بتوفير الماء للوضوء؛ لأن الطهارة شرط لصحة الصلاة، فإذا كان الماء يحتاج إلى تحضير وإلى إعداد من البئر، يحتاج إلى حبل ودلو، فإنه لا بأس أن يوفر الماء ولو خرج الوقت، لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ [المائدة: ٦]، وهذا واجد للماء، فيُعذر في تحصيل الماء، ولو تأخر عن الوقت؛ لأنه يشتغل بتحصيل الشرط للصلاة، ومن العلماء من يقول: إذا كان لا يتوفر الماء إلا بعد خروج الوقت فإنه يتيمم ويصلي ولا يؤخر، هذه هي الأعذار التي يجوز فيها تأخير الصلاة عن وقتها، وما عدا ذلك فإنه لا يجوز.

«وتفويتها أو بعضها من مكلف حرام» تفويت وقتها من غير عذر لا يجوز، ولا تصح منه، ولو صلاها؛ لأنه ما صلى الصلاة التي أمره الله بها، فإذا أخرها عن وقتها بدون عذر شرعي فإنها لا تصح منه ولو صلى، فعليه التوبة إلى الله عز وجل، وفي الحديث الصحيح: «من فاتته صلاة العصر فقد حبط عمله»^(١)، هذا دليل على أنه إذا تعمّد، ومعنى «فاتته صلاة العصر» يعني فوت وقتها متعمداً، فإنه قد حبط عمله، ولهذا قال بعض العلماء؛ إنه إذا تعمّد تأخير الصلاة عن وقتها بدون عذر فإنه يكفر، لقوله: «فقد حبط عمله» فالأمر خطير جداً؛ لأن بعض الناس اليوم ما يبالون بهذا الشيء، هو لا يترك الصلاة، ولكنه لا يصلّيها في وقتها، حتى سمعنا أن بعضهم يجمع الخمس الصلوات، ويصلّيهن إذا فرغ من أعماله، وهذا تلاعب بدين الله عز وجل، فلا تصح صلاة هؤلاء؛ لأنهم لم يصلوا الصلاة التي أمر الله بها، والنبي ﷺ يقول: «صل الصلاة

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الصلاة، باب ميقات الصلاة في الغيم، حديث رقم (٦٩٤)، وأصله في البخاري.

ومن جحد الإيجاب كفره إن نشأ بدار الهدى ما بين أهل التعبد^(١)

لوقتها»^(١)، فالذي يتلاعب في الصلوات ويؤخرها عن وقتها، هذا لا تصح منه، وقيل: تصح منه مع التوبة، لقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤-٥]، يعني ساهون عن وقتها، هم يصلون لأن الله سماهم مصليين، لكنهم لا يصلون في الوقت، توعدهم الله بالويل، وكذلك في موضع آخر، قال تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ﴾ [مريم: ٥٩]، ليس معناه أنهم تركوها بالكلية، وإنما معناه أنهم أضاعوا أوقاتها، فلا يصلونها في أوقاتها، هذا إضاعة للصلاة، فلا تصح منهم.

(١) هذا بيان لبعض نواقض الإسلام، من جحد وجوب الصلاة فإن كان نشأ في بلاد الإسلام وجحد وجوب الصلاة فهذا

(١) رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار... حديث رقم (٦٤٨).

كذا كل مجموع على حكمه متى يكن ظاهراً دون الخفي المبعد^(١)

كافر مرتد عن دين الإسلام بالإجماع؛ لأنه لا عذر له بالجهل؛ لأنه بين المسلمين، ويرى الناس يصلون، ويسمع الحث على الصلاة ويسمع القرآن، فلا يُعذر؛ أما إذا نشأ في بلاد بعيدة ولا يسمع شيئاً عن الإسلام، ولم تبلغه الدعوة، فهذا يُعذر حتى يُبين له، لأنه لم يكن يتمكن من التعلم ومثله يجهل لبعده عن بلاد الإسلام فهذا يُبين له، فإن أصر فإنه يُحكم بكفره وردته عن دين الإسلام.

(١) كذا يُحكم بكفر من أنكر شيئاً مجموراً على حكمه، لأنه مخالف لإجماع المسلمين، فالعلماء أجمعوا على أن الربا حرام، مع تحريمه في القرآن والسنة، فمن قال: الربا مورد اقتصادي ومورد عالمي، ولا يحرم. فهذا كافر بإجماع المسلمين؛ لأنه مكذب لله ولرسوله وإجماع المسلمين، وكذلك قس على هذا بقية المسائل المجمع عليها فيكفر من أنكرها، وهذا لا يدركه إلا العلماء وأهل

فمن جحد الأركان أو حرمة الزنا وخمر وحل الماء والخبز يجحد^(١)

البصيرة لا يدركه طلبية العلم المبتهئين أو المتعاملين الذين أخذوا يكفرون الناس ويستحلون دماءهم وأموالهم والعياذ بالله، وهم ليسوا علماء ولا أهل بصيرة، وهذا مذهب الخوارج، فالتكفير أمره صعب ويحتاج إلى بصيرة وإلى معرفة، ويحتاج إلى تمهل في الأمر وعدم تسرع.

(١) من جحد أركان الإسلام الخمسة وقال: إنها سنن ليست هي فرائض، وأركان الإسلام معروفة من الدين بالضرورة وأجمع عليها المسلمون والأدلة ظاهرة عليها من كتاب الله وسنة رسوله، فمن أنكرها أو أنكر شيئاً منها، حتى ولو أقر ببعض، وجحد ركناً واحداً من أركان الإسلام فإنه يكفر ويرتد عن دين الإسلام.

وكذلك من استحل محرماً مجتمعاً على تحريمه أو حرم حلالاً مجتمعاً على حله فإنه يكفر.

وأشباهها من ظاهر الحكم مجمع عليه لجهل عرفنه وأرشد^(١)
فمن لم يتب أو ليس يجهل مثله لمجوده يكفر وبالسيف فاقدد
وتارك إحدى الخمس وهنا وصومه وحجاً زكاة ناوياً ترك سرمد^(٢)

(١) إذا كان مثله يعذر بالجهل «عرفنه» يعني فعلمه، فإن
أصر على رأيه فإنه يُحكم بردته لزوال عذره.

«من ظاهر الحكم» أي الذي حكمه ظاهر في القرآن مثل
الزنا، مثل الخمر مثل الربا، هذا حكمه ظاهر، يعرفه العامي
والمتعلم، فمن جحد تحريمه يُحكم بردته؛ لأن إجماع أهل العلم
حجة قاطعة، فمن خالف الإجماع كفر، إنما يُعذر في المسائل
الخلافية الخفية، وأما المسائل المجمع عليها فمن خالف فيها يكفر
﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ
الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]، هذه مخالفة الإجماع ﴿تَوَلَّىٰ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلِهِ

جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، فالإجماع حجة قاطعة.

(٢) أما إذا ترك الصلاة كسلاً، فهذا يُدعى إليها ويؤمر
بالصلاة فإن تاب وصلى فالحمد لله، وإن استمر على ترك الصلاة

ومرجيه مع ظنه الموت قبله إذا لم يتب فاقتله كفرأ بأبعد

ولو لم يجحد وجوبها فهذا مرتد على الصحيح، لقوله ﷺ: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة»^(١) وقال: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة»^(٢) وهذا مذهب جمع من الأئمة كالإمام أحمد وإسحاق بن راهوية، وجمع من المحدثين عملاً بهذا الحديث.

والجمهور على أن من تركها كسلاً مع اعترافه بوجوبها لا يكفر الكفر الأكبر، ولكنه يكفر الكفر الأصغر. ولكن الحجة مع القول الأول، أنه يكفر إذا أصر على تركها مع دعوته إليها وامتناعه منها ولو كان يعترف بوجوبها فإنه يكفر، وكذلك من استمر على ترك صيام رمضان، واستمر على ترك الزكاة، فإنه يكفر.

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، حديث رقم (٨٢).

(٢) رواه الترمذي في كتاب الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة، حديث رقم (٢٦٢١)، والنسائي في كتاب الصلاة، باب الحكم في ترك الصلاة، حديث رقم (٤٦٣).

ومن جحد الخلاق أو صفة له أو البعض من كتب الإله الموحد^(١)

(١) كذلك من نواقض الإسلام أن يجحد وجود الرب سبحانه وتعالى، ويقول: الكون هذا أوجدته الطبيعة وليس هناك خالق ولا رب، فهذا كافر بالإجماع، مثل قول الشيوعيين والدهريين والحداثيين الآن الذين يجحدون وجود الرب ويستهزئون بالرب، هؤلاء من سادة الكفار، ومن قادة الكفر والعياذ بالله.

«أو جحد صفة له» أي أو أقر بوجود الرب، ولكنه جحد صفة من صفاته الثابتة بالكتاب والسنة، ومثله لا يجهل هذا الشيء، فهذا يُحكم بردته، أما إذا أنكر الصفة أو شيئاً من الصفات من باب التأويل أو التقليد، أو عنده شبهة فهذا يُبين له ويُزال عذره، فإن أصر فإنه يُحكم بردته، وأكثر الذين يجحدون الصفات مقلدة اتبعوا من سبقهم في هذا أو متأولة، فيُحكم بأنهم أهل ضلال، ولا يُحكم بكفرهم إلا من كان متعمداً.

أو الرسل أو من سبه أو رسوله ولو كان ذا مزح كفر كالتعمد^(١)

«أو جحد البعض من كتب الإله الموحّد» وكذلك جحد بعض الكتب السماوية، كالتوراة المنزلة على موسى عليه السلام، أو الإنجيل الذي أنزل على عيسى عليه السلام، أو جحد الزبور الذي أنزل على داود عليه السلام، أو قال: القرآن ليس كلام الله، وإنما هو كلام جبريل أو كلام محمد، أو هو مخلوق خلقه الله في اللوح المحفوظ، أو خلقه في جبريل، أو خلقه في محمد ولم يتكلم الله به. فهذا يُحكم بكفره، ولهذا كفر العلماء الجهمية الذين نفوا الكلام عن الله، وقالوا: كلام الله مخلوق، فهؤلاء إذا لم يكونوا مقلدين فإنهم يُحكم بكفرهم، وإن كانوا مقلدين فإنه يُبين لهم فإن أصروا بعد البيان فإنه يُحكم بكفرهم. وكذلك من جحد آية من القرآن أو سورة أو حتى حرفاً من القرآن لو جحد «الم» أو «ص» أو «ق» فإنه يكفر.

(١) أو جحد الرسل أو بعضهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ

يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ ﴿[النساء: ١٥٠]﴾، من كفر بالبعض فهو كافر بالجميع، من جحد نبياً واحداً فهو كافر بجميع الرسل، فالذين جحدوا نبوة عيسى عليه السلام وهم اليهود كفرون بجميع الرسل، والذين جحدوا نبوة محمد ﷺ كفرون بجميع الرسل، حتى بالرسل الذين يزعمون أنهم يؤمنون بهم، لأن الرسل سلسلة واحدة يجب الإيمان بجميعهم، ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِذْ نُسَبِّحُ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَنُحْمَدُهُمْ وَنُكَبِّرُهمْ وَنُكَلِّمُهُمْ وَإِذْ يُلَاقُونَهمْ يَوْمَئِذٍ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي رَأْيِ رَبِّهِمْ﴾ ﴿[البقرة: ١٣٦]﴾، هذا هو الإسلام.

«أو من سبه» أي يكفر من سب الله، يقول: إن الله يظلم عباده، إن الله فقير ونحن أغنياء، يد الله مغلوله كما قالت اليهود، فهذا يُحكم بكفره.

«أو الرسل» يعني من سب الرسل كلهم أو بعضهم، فهذا يكفر بالله عز وجل، وإن كان يزعم أنه مؤمن، لأنه لا يجوز سب أحد من الرسل عليهم الصلاة والسلام ولا تنقص أحد منهم.

ومستهزئ بالله أو آية له أو الرسل كفره وأدب ولو هدي^(١)

فيكفر من سب الرسول «ولو كان ذا مزح كفر كالمتمعد»،
قال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ اللَّهِ وَءَايَتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ لَا
تَعْلَمُونَ قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿[التوبة: ٦٥-٦٦]، مع أنهم يقولون: ما
قصدنا إلا حديث الركب نقطع به عناء الطريق، ما قصدنا
السخرية. والله جل وعلا أمر رسوله أن لا يقبل عذرهم لما جاءوا
يعتذرون ﴿قُلْ أَيُّ اللَّهِ وَءَايَتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ لَا
تَعْلَمُونَ قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿، نسأل الله العافية، فدل على أنهم
في الأول مؤمنون، ليسوا منافقين، ولكنهم لما استهزئوا بالله
وبرسوله وبالقرآن، ارتدوا عن دين الإسلام، ﴿قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ
إِيمَانِكُمْ﴾.

(١) من استهزأ بآية من آيات القرآن فإنه يكفر كما في الآية

السابقة: ﴿قُلْ أَيُّ اللَّهِ وَءَايَتِهِ﴾.

ودعوى شريك أو أب أو قرينة له أو وليد كل ذا كفر أعدد^(١)
ويكفر أيضاً مدع لنبوة ويكفر في تصديقه كل مسعد^(٢)

(١) مِنْ سَبَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا أَنْ لَا يُنْزَهُ اللَّهُ عَنْ مَا نَزَهَ عَنْهُ
نَفْسَهُ، فَمَنْ فَعَلَ هَذَا يُحْكَمُ بِرَدَّتِهِ، فَالَّذِي يَنْفِي مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ
يُحْكَمُ بِرَدَّتِهِ، وَالَّذِي يَثْبِتُ مَا نَزَهَ اللَّهُ نَفْسَهُ عَنْهُ مِنَ النِّقَاطِصِ
يُحْكَمُ بِرَدَّتِهِ.

(٢) مِنْ نَوَاقِضِ الْإِسْلَامِ إِدْعَاءُ النَّبَوَةِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ لِأَنَّهُ
لَا يُبْعَثُ بَعْدَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيٌّ؛ لِأَنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَالْخَاتَمُ: مَعْنَاهُ
الَّذِي لَا يَأْتِي بَعْدَهُ أَحَدٌ، وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ
مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٤٠]،
وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ»^(١) ثُمَّ فَسَّرَ ذَلِكَ
بِقَوْلِهِ: «لَا نَبِيَّ بَعْدِي»، قَالَ: «يَأْتِي بَعْدِي ثَلَاثُونَ كَذَابُونَ كُلُّ
يَدْعِي أَنَّهُ نَبِيٌّ وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لَا نَبِيَّ بَعْدِي إِلَى أَنْ تَقُومَ

(١) رواه البخاري في كتاب المناقب، باب خاتم النبيين، حديث رقم (٣٥٣٥).

الساعة»^(١)، فمن ادعى النبوة فهو مكذب لله ومكذب للرسول ﷺ، ومكذب لإجماع الأمة على أنه لا نبي بعد رسول الله محمد ﷺ، وقد ظهر المتنبيون في عهده ﷺ ومن بعده، وأهلكهم الله وقطع دابرهم، ولم يبق لهم عين ولا أثر، ظهر مسيلمة في اليمامة، وظهر الأسود العنسي في اليمن في عهد النبي ﷺ، فأما الأسود العنسي فقد قُتل قبل وفاة النبي ﷺ قتله فيروز الديلمي رضي الله عنه، وأما مسيلمة فقد قاتله الصحابة في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه في اليمامة، وقتلوه، واستراح المسلمون من شره، وفي وقتنا هذا ادعى النبوة غلام أحمد القادياني في الباكستان وتبعه جماعة يُسمون بالقاديانية والأحمدية، وقد أجمع المسلمون على كفر هذه الطائفة، فلا حاجة إلى بعثة نبي بعد النبي عليه الصلاة والسلام، ولا حاجة إلى شريعة بعد شريعة النبي ﷺ، فالشريعة باقية والسنة باقية فكأن الرسول ﷺ موجود فالناس ليسوا بحاجة إلى

(١) رواه الترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون... حديث رقم (٢٢١٩)، وأبو داود في كتاب الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها، حديث رقم (٤٢٥٢).

بعثة نبي، وإنما يُبعث النبي وقت الحاجة حينما تدرس الرسائل السابقة أما رسالة محمد ﷺ فإنها باقية ومحفوظة ولا تدرس إلى أن تقوم الساعة، القرآن محفوظ ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، والسنة محفوظة والله الحمد ومحروسة، والتفاسير الصحيحة للقرآن والشروح الصحيحة للأحاديث موجودة، ورسالته ﷺ باقية إلى أن تقوم الساعة، والمسيح عيسى بن مريم ينزل في آخر الزمان، ولكن لا ينزل بنبوة وإنما ينزل بمتابعة لهذا الرسول ﷺ، ينزل على أنه تابع للرسول ﷺ، ويحكم بشريعته فلا يأتي بنبوة جديدة، وإنما ينزل ليقتل المسيح الدجال وليُجدد شريعة الإسلام فهو مجدد، وتابع للرسول ﷺ، فهذه الشريعة والله الحمد كاملة وباقية لا تُنسخ إلى أن تقوم الساعة، فليس الناس بحاجة إلى بعثة نبي جديد.

وكذلك يكفر من صدق مدعي النبوة، وهم الذين يتبعون المتنبئين يكفرون معهم؛ لأنهم صدقوهم، فيكون حكمهم حكم المتنبئين؛ لأنهم صدقوهم ووافقوهم وأقروهم على ذلك، ولذلك حكم المسلمون بكفر القاديانية مع أن أحمد القادياني متوفى، ولكن الذين اتبعوه حكم المسلمون بأنهم كفار خارجون عن الإسلام.